sudan.crisis23 sudan.crisis2023 sudan_crisis

مؤتمر القضايا الانسانية في السودان 2023
Sudan Humanitarian Crisis Conference 2023

هيئة محامي دارفور
Darfur Bar Association

SIHA Network

محامو الطوارئ
Emergency Lawyers

Fikra for Studies & Development

التقرير التنفيذي

مؤتمر القضايا الإنسانية في السودان

18 - 20 نوفمبر 2023

sudancrisis2023.com

حول هذا المؤتمر

انعقد مؤتمر القضايا الإنسانية في السودان بالقاهرة في الفترة من 18 إلى 20 نوفمبر 2023. وناقش المؤتمر الأزمة الإنسانية في السودان على مدى ثلاثة أيام والمعوقات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين بشكل فعال. وقد وفر المؤتمر منصة قيمة لتبادل المعرفة والخبرات بين المستجيبين المحليين والمنظمات الدولية، مما سهل التنسيق والتواصل بشكل أفضل بين أصحاب المصلحة والمبادرات المحلية والمجتمع المدني.

تم تنظيم المؤتمر من قبل فكرة للدراسات والتنمية بالشراكة مع:

المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي (شبكة صيحة)
هيئة محامي دارفور
الجمعية السودانية لأمراض النساء والتوليد (OGSS)
نقابة الصحفيين السودانيين
محامو الطوارئ

وضمت اللجنة التحضيرية للمؤتمر:

د. الشفيع خضر سعيد (رئيس اللجنة)
د. المحبوب عبدالسلام
د.عبدالرحمن الغالي
السيد موجو كافي
السيد الصادق علي حسن
السيد عادل شريف
د. سامي محمود
د. نعمات خضر
م. خلود حسين
السيد مدني عباس مدني
السيد محمد حسن المهدي
الاستاذة ناهد حامد
السيد محمد صلاح
السيد شوقي عبد العظيم
السيد ايهاب سعيد
السيد محمد فتحي أورفلي
د. أمجد فريد الطيب (مقرر اللجنة)

حول هذا المؤتمر

وتضمنت رئاسة جلسات المؤتمر:

- الأستاذة زهرة حيدر
- السيد عبد الله الدومة
- مولانا عادل سمير
- الاستاذة سامية الهاشمي
- دكتورة أميرة أحمد
- السيد موجو كافي
- الأستاذة أريج حسين

كما كان الدكتور أمير علي حسن ، الباحث السوداني الخبير في السياسات الصحية والشئون الإنسانية، مقرراً للمؤتمر.

وقد غطت مناقشات المؤتمر على مدى ثلاثة أيام خمسة مجالات مواضيعية رئيسية:

- الحماية الاجتماعية: وتشمل قضايا النازحين واللاجئين وحماية الطفل وغيرها من الجوانب ذات الصلة.
- الأمن الغذائي والتغذية
- الوضع الصحي
- العنف على أساس النوع الاجتماعي ووضع المرأة أثناء الحرب.
- التنسيق والتكامل واللوجستي: بما في ذلك قضايا الوصول والصعوبات الإدارية.

حصل المؤتمر على تمويل من الحكومتين النرويجية والبريطانية ، مما يدل على التزامهما بدعم المبادرات التي يقودها ويمتلكها السودانيون. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى المساهمة الكبيرة للمجلس النرويجي للاجئين (NRC) في تقديم الدعم الفني واللوجستي الحيوي طوال تخطيط وتنفيذ أنشطة المؤتمر. وتود اللجنة المنظمة أن تعرب عن خالص شكرها وتقديرها على هذه المساهمات القيمة.

حول هذا المؤتمر

حول هذا التقرير

تم تجميع البيانات والأرقام الواردة في هذا الملخص من تقارير مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (UN-OCHA)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وكما تم جمع احصائيات تكميلية من مجموعة متنوعة من المنظمات السودانية والدولية المتواجدة بفعالية على أرض الواقع.

ويتضمن التقرير أيضًا رؤى قيمة تم استقاؤها من المناقشات التي جرت خلال المؤتمر نفسه. ولضمان دقة وأهمية وجهات نظر المشاركين، تم عقد اجتماعات متابعة وتدقيق بعد المؤتمر مع المشاركين المتخصصين في كل من المواضيع الخمسة المبينة في التوصيات.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التقرير وتوصياته هو ملكية عامة ومتاحة لجميع الأطراف المهتمة بفهم وجهات نظر المنخرطين في هذا المجال ويعملون على تنفيذ توصياته بغرض تحسين الوضع الانساني وتفعيل الإستجابة الانسانية للكارثة الماثلة في السودان.

المحتويات

المقدمة	5
ملخص الأزمة	5
جهود الإغاثة الإنسانية	7
النواقص	8
مؤتمر القضايا الإنسانية في السودان	8
إقتباسات بارزة	11
حقائق وارقام	13
التوصيات	17
توصيات كلية	17
التوطين والتنسيق والتكامل	18
الحماية	23
قطاع الصحة	26
العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس SGBV	29
الأمن الغذائي	32
الخطوط العريضة لخطة العمل	36
الملحق 1: برنامج المؤتمر	38

1 المقدمة

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن مؤتمر القضايا الإنسانية في السودان الذي عقد في نوفمبر 2023. ولتعريف سياق المؤتمر، فإنه يناقش تأثير الأزمة ومداها ويقيم وضع جهود الإغاثة الإنسانية التي تواجهها. كما يقترح مخططًا للعمل الذي يتعين على تحالف أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين القيام به لدعم جهود الإغاثة الباسلة التي تتم حاليًا.

ويستعرض التقرير المناقشات التي جرت في المؤتمر ويقدم تفاصيل التوصيات الرئيسية التي انبثقت عنها، والتي تتمحور حول الخمسة مجالات الرئيسية التي تناولها المؤتمر. ويختتم التقرير بعرض التوصيات والخطوط العريضة لخطة العمل المقترحة لتنفيذها. ومن المأمول أن يساهم هذا التقرير في توجيه التزام وخبرة وزخم المشاركين في المؤتمر للدفع بتنفيذ برنامج إنساني موسع لمساعدة عشرات الملايين من السودانيين الذين يواجهون معاناةً بالغة وضرراً لا يمكن تصوره.

2. ملخص الأزمة

في 15 أبريل 2023، هز اندلاع صراع عنيف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع العاصمة السودانية الخرطوم. وسرعان ما تصاعدت أعمال العنف هذه وانتشرت في جميع أنحاء البلاد، تاركة في أعقابها مشهداً من الدمار الشامل. إن العواقب التي خلفها الصراع حتى الان مروعة للغاية، حيث تم ارتكاب فظائع واسعة النطاق ضد المدنيين الأبرياء، وخاصة في المناطق المكتظة بالسكان مثل الخرطوم ودارفور.

في الخرطوم وحدها، اضطر أكثر من 80% من السكان إلى الفرار من منازلهم، بحثاً عن الأمان من العنف المتواصل. ومن ناحية أخرى، أصبح العنف العرقي والمجازر في دارفور أمراً منتشراً إلى حد مثير للقلق. وقد تجاوز عدد القتلى المدنيين حتى مطلع نوفمبر 2023 أكثر من 12 ألف شخص، وهو ما يعد بمثابة شهادة قاتمة على وحشية الصراع الدائر. وساهم تركيز القتال في المناطق السكنية والمدنية في تفاقم الخسائر في الأرواح البريئة. ولا يزال هناك ما لا يقل عن 3 ملايين شخص محاصرون في منطقة الحرب في الخرطوم، في حين أن ما يقدر بنحو 5 ملايين شخص محاصرون في القتال الدائر في دارفور.

النزوح

بلغ حجم النزوح في السودان حد مذهل، حيث أجبر ما لا يقل عن 7.6 مليون شخص الي الفرار من منازلهم، وتشير بعض التقديرات إلى أن العدد الإجمالي يقترب من 10 ملايين. وقد حدثت عمليات نزوح في 5,473 موقعًا مسجلاً في جميع الولايات الثماني عشرة في البلاد. وحتى قبل موجة العنف الأخيرة هذه، كان 3.7 مليون شخص نازحين بالفعل داخل حدود السودان. والآن يمثل الصراع السوداني أكبر أزمة إنسانية من حيث عدد النازحين في العالم.
وكان لتدفق النازحين داخليا عواقب بعيدة المدى، حتى في المناطق التي لم تتأثر بشكل مباشر بالنزاع بعد. فقد ارتفعت أسعار المساكن إلى عنان السماء، واُستنفذت الخدمات إلى أقصى حدودها، واشتدت المخاطر الأمنية.

العنف الجنسي

تم استخدام العنف الجنسي على نطاق واسع كسلاح من أسلحة الحرب طوال فترة الحرب الحالية في السودان. وتم الإبلاغ عن وقوع اعتداءات في مناطق مختلفة من البلاد. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن أكثر من 4 ملايين امرأة وفتاة في السودان معرضات لخطر العنف. حتى 2 نوفمبر/تشرين الثاني، تلقى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في السودان معلومات موثوقة حول أكثر من 50 حالة عنف مرتبطة بالصراعات، أثرت على 105 من المدنيين على الأقل. كما قامت منظمات حقوق المرأة بشكل مستقل بتوثيق والتحقق من ما يتراوح بين 103 إلى 105 حادثة بنهاية أكتوبر 2023. ومع ذلك، يكاد يكون من المؤكد أن هذه الأرقام المنشورة هي تقديرات أقل بكثير من الاحصائيات الدقيقة التي يعرقل تحديدها الصعوبات في الوصول إلى الضحايا في مناطق القتال، وصعوبة توثيق الحوادث بسبب الوصمة الاجتماعية، والخوف من انتقام الجناة.

انهيار البنية التحتية للرعاية الصحية

النظام الصحي في السودان على حافة الانهيار. وقد تعرضت المرافق الصحية للهجوم والاحتلال وكما تواجه نقصًا حادًا في الإمدادات الحيوية والاحتياجات الطبية، لدرجة أن العديد منها - ما يصل إلى 70٪ - توقف عن العمل تمامًا. وتواجه البلاد تفشي الأوبئة، بما في ذلك الكوليرا والملاريا، والتي تسببت بالفعل في وفيات لا تعد ولا تحصى والتي كان يمكن الوقاية منها من خلال بنية تحتية فعالة للرعاية الصحية.

وقد شهدت العناصر المتبقية من نظام الرعاية الصحية تأثرًا وتقليصًا كبيرًا لعملياتها الروتينية. فعلى سبيل المثال، تم تدمير أكثر من مليون لقاح لشلل الأطفال، وبسبب الحظر المفروض على حركة الإمدادات الطبية، قد تضطر منظمة أطباء بلا حدود إلى تعليق العمليات الجراحية في المستشفى التركي في جنوب الخرطوم. وسيكون لذلك عواقب وخيمة على أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة.

التأثير على الأطفال

منذ منتصف أبريل/نيسان، تم الإبلاغ عن أكثر من 3130 حالة انتهاك جسيم لحقوق الطفل في السودان. وتمثل منطقة دارفور وحدها ما لا يقل عن نصف هذه الحالات. يحتاج ما لا يقل عن 9.4 مليون طفل إلى المساعدة بشكل عاجل في مجالات مثل الرعاية الصحية والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة.
ومن المثير للصدمة أن الأطفال يشكلون ما يقرب من نصف العدد الإجمالي للنازحين. وبسبب الصراع المستمر، إنقطع ما لا يقل عن 19 مليون طفل قسراً عن الدراسة، مما أدى إلى إنهاء تعليمهم فجأة. كما أن مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعات والكليات والمعاهد العليا أصبحت الآن غير عاملة في السودان.

التأثير الاقتصادي

كانت تأثيرات الحرب على الاقتصاد السوداني مدمرة، حيث تجاوزت الخسائر المقدرة 15 مليار دولار . ما يعادل 48% من إجمالي الناتج المحلي - بحلول نهاية العام. وانخفض متوسط دخل الأسرة بنحو 40%، وفقد حوالي 50.3% من القوى العاملة السودانية وظائفهم. وقد تقلص الاقتصاد إلى نصف حجمه في فترة ما قبل الحرب.

3. جهود الإغاثة الإنسانية

وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي يفرضها الصراع، فقد لعبت الجهود الإنسانية المبذولة دوراً كبيرًا. في الفترة ما بين أبريل و15 أكتوبر، قدم 154 شريكًا في المجال الإنساني المساعدة المنقذة للحياة لحوالي 4.5 مليون شخص، بشكل يدل على التفاني المتواصل والقدرة على الصمود لأولئك الذين يعملون على تخفيف معاناة الشعب السوداني.
لكن نداء الأمم المتحدة المنقح لخطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2023 لم يتم تمويله حاليًا إلا بنسبة 39٪ فقط حتى 7 ديسمبر 2023. ويشكل هذا النقص في التمويل عائقاً كبيراً أمام تقديم المساعدة والدعم اللازمين للمحتاجين.

4. النواقص

يفتقر 19.9 مليون شخص في السودان حالياً إلى القدرة على الوصول إلى الغذاء الكافي، في حين حصل 2.1 مليون فقط على المساعدات - وهو معدل تغطية يبلغ 10.6% فقط. ومن بين 11 مليون مواطن يحتاجون إلى المساعدة الصحية، لم يحصل سوى 820 ألف شخص فقط على الدعم اللازم - أي 7.4% فقط. وفي قطاع التعليم الاساسي، يحتاج 8.6 مليون طفل إلى الدعم، ومع ذلك فإن 58800 طالب فقط، أي 1% فقط، يتلقون حاليا أي شكل من أشكال المساعدة. كما أن قطاع الإسكان في حاجة ماسة أيضًا، حيث يحتاج عدد مدنيين يبلغ 5.7 مليون فرد إلى مأوى مناسب، لكن 110.800 فرد فقط تلقوا المساعدات، أي 1.9٪ فقط.

وتبلغ الاحتياجات المالية للمساعدات الإنسانية في السودان 2.6 مليار دولار، لكن المخصصات المالية الحالية أقل بكثير وتبلغ 998 مليون دولار. ويثير هذا العجز القلق بشكل خاص في القطاعات الحيوية مثل التغذية (75.9%)، والصحة (34.5%)، والتعليم (78.2%)، والحماية (65.5%)، والاستجابة للاجئين (83.2%)، والأمن الغذائي (54.2%)، والمأوى في حالات الطوارئ والخدمات غير الإنسانية. - المواد الغذائية (62.3%)، المياه والصرف الصحي والنظافة (61.2%).

ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أوجه النقص هذه وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء المحليين لضمان تدفق الموارد وتوزيعها الفعال على المحتاجين.

5. مؤتمر القضايا الإنسانية في السودان

على خلفية هذا الصراع المروع والجهد الإنساني المتميز الذي يتم إنجازه على الرغم من ذلك، عُقد مؤتمر الأزمة الإنسانية في السودان في الفترة من 18 إلى 20 نوفمبر 2023، حيث جمع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لمناقشة الأزمة والحاجة الملحة لمزيد من العمل لتعزيز الاستجابة الإنسانية. وركز جدول الأعمال على كيفية تعبئة جهود الإغاثة وتوسيع نطاقها، وحماية المدنيين، وتمكين الشعب السوداني.

المشاركون

شهد المؤتمر إقبالا ملحوظا من المبادرات الشعبية الوطنية والمستجيبين في الخطوط الأمامية والكيانات الإقليمية والدولية. في المجموع، كان هناك 420 مشاركا. وكان 120 منهم من السودان، وكان توزيعهم على النحو التالي: 54 مندوباً من ولايات السودان الـ 18 يمثلون غرف الاستجابة للطوارئ (ERR) ومبادرات محلية مختلفة. ويمثل الباقون 37 منظمة وطنية غير حكومية ونقابة مهنية نشطة في السودان، بما في ذلك نقابة الصحفيين السودانيين المنتخبة ونقابة الأطباء السودانيين، ولجنة المعلمين، ونقابة المحامين السودانيين. وخضعت هذه الهيئات لإعادة الإعمار وإجراء انتخابات حرة في أعقاب ثورة 2019. بالإضافة إلى ذلك، حضر المؤتمر مشاركين من اللاجئين السودانيين في تشاد وأوغندا وكينيا وإثيوبيا وجنوب السودان ومصر وأماكن أخرى. كما ضم المشاركون 102 من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية. وكان من الجدير بالذكر أن ممثلين دبلوماسيين من النرويج وألمانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا وإسبانيا وبولندا والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والهلال الأحمر المصري كانوا ايضاً حضوراً في اعمال المؤتمر. وقد أدى وجود مختلف الوكالات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، إلى إثراء المؤتمر من خلال طرح وجهات نظر متنوعة على الطاولة.

المواضيع الرئيسية

وقد قدم كل مشارك مساهمات كبيرة في مجالات خبرته ونشاطه المحددة. وشملت المناقشات مجموعة واسعة من المواضيع، ولكنها ركزت على خمسة مواضيع رئيسية: **التوطين، والحماية، والصحة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأمن الغذائي**. وقد تم تداول هذه القضايا بشكل شامل، بما يسمح بفهم شامل للتحديات المطروحة. ومن خلال الجهود التعاونية، حدد المشاركون الأولويات الرئيسية التي تتطلب اهتماما فوريا.

حماية المدنيين

وقد جعل المؤتمر لحماية المدنيين أولوية قصوى. ويعترف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1265 (1999) بأن "المدنيون يشكلون الغالبية العظمى من الضحايا في النزاعات المسلحة وأنهم يستهدفون بشكل متزايد من قبل المقاتلين والعناصر المسلحة". كما نص القرار على "الاستعداد للاستجابة لحالات النزاع المسلح التي يتم فيها استهداف المدنيين أو إعاقة المساعدات الإنسانية للمدنيين بشكل متعمد، بما في ذلك من خلال النظر في التدابير المناسبة تحت تصرف مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة". لقد عانى السكان المدنيون والمساعدات الإنسانية بشكل لا يمكن تصوره من خلال أعمال العنف في السودان. وتم الاتفاق على نطاق واسع خلال المؤتمر على أن جهود الإغاثة يجب أن تركز على استخدام أدوات الإنفاذ المناسبة لإنشاء ممرات إنسانية آمنة وتعزيز حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي انتهاكاتهم.

التنسيق

إن الدور الذي ظلت تلعبه المبادرات الشعبية في المساعدات الإنسانية وجهود الإغاثة ملهم حقًا. إن هذه المبادرات، المتجذرة بعمق ، مستلهمة التضامن الموروث عند الشعب السوداني وقدرته على التعبئة خلال أوقات الشدة، تشكل ركيزة حاسمة في الاستجابة للمعاناة الناجمة عن الحرب. ويجب أن يوضع هذا الدور المحوري في الاعتبار بشكل دائم عند التخطيط لأي مبادرات إغاثة.

ومع ذلك، قبل المؤتمر، كانت الجهود الشعبية متناثرة وتفتقر إلى التماسك. وقد سلط المؤتمر الضوء على هذه النقطة، مؤكدا على الحاجة إلى نهج موحد وتوفير منصة لجميع أصحاب المصلحة للتعاون، بما في ذلك المنظمات الشعبية والجهات المانحة. وكانت إحدى التوصيات الرئيسية إنشاء لجنة دائمة تتولى تنسيق وتوجيه جهود المساعدات. وستكون هذه اللجنة بمثابة جسر بين المنظمات الشعبية والكيانات الوطنية والإقليمية والدولية، مما يضمن التوزيع المحلي الفعال واستهداف الموارد وأنشطة المساعدات.

وينبغي اعتبار المؤتمر جزءا من عملية مستمرة، ومن المأمول أن تكون النتائج المقترحة فيه بمثابة حافز لتحقيق تطلعات جميع الأطراف المعنية وتنشيط استجابة إنسانية أكثر كفاءة للأزمة في السودان. وقد تم تضمين التوصيات الرئيسية وخطة العمل التنفيذية التي تم وضعها في المؤتمر في الجزء الثاني من هذا التقرير.

6. إقتباسات بارزة

اللجنة المنظمة : "هذا المؤتمر ليس حدثاً؛ إنها بداية عملية نأمل أن تتجسد قريباً على أرض الواقع في شكل وسائل فعالة لتنشيط الاستجابة الإنسانية للأزمة في السودان.

الرئيس ثابو مبيكي : "الاستجابة الإفريقية والدولية لكارثة السودان غير كافية على الإطلاق"

السيد جان إيجلاند – الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين: "لقد كنت عاملاً في مجال المساعدات الإنسانية لسنوات عديدة. ولم أشهد مثل هذه الكارثة الضخمة إلا نادرًا. إنها ليست مجرد أزمة؛ إنها كارثة تجتاح عشرات الملايين من الناس."

د.محمد طاهر – ممثل غرفة الاستجابة للطوارئ : "نحن ملتزمون بخدمة مجتمعنا بلا كلل، ولا تثنينا عن ذلك أي تحديات قد تنشأ. لن نتوقف عند أي، وسنسعى جاهدين لإحداث تأثير دائم على من نخدمهم."

السيدة آن بيث كريستيانسن تفينريم – وزيرة التنمية الدولية النرويجية: "يجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهذا يعني حماية المدنيين الذين يعانون بشدة بسبب هذه الحرب".

د. بثينة مأمون علي حسن – نقابة أطباء السودان: "لا ينبغي ربط التنسيق السياسي بتنسيق العمل الإنساني. ويجب فصل نتائج الاتفاقات السياسية عن نتائج هذا المؤتمر".

السيد ويليام كارتر - رئيس بعثة المجلس النرويجي للاجئين (NRC) في السودان: "هذا المؤتمر هو خطوة للامام من سؤال ما الذي يمكننا القيام به إلى مسألة ما يمكننا القيام به معا للمضي قدما".

عضو الكونجرس جيمس ماكجفرن: "حان الوقت لكل فرد أن يتحمل مسؤولياته. لقد حان الوقت لوضع أزمة السودان في صدارة القائمة الأولويات"

السيدة هالة الكارب – المدير الإقليمي للمبادرة الإستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي (SIHA): "في هذه المرحلة، فإن من الأمور الحاسمة التصدي لقضية الحماية. من الأمور الحاسمة أيضًا التعامل مع حقيقة أن ما يحدث في السودان تجاوز مجرد حرب بين جنرالين. في الوقت الحالي، إنها حملة منهجية لارتكاب الفظائع"

السفيرة ليندا توماس جرينفيلد - الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة: "في خضم كل تلك المعاناة، رأيت لمحات من الإنسانية والأمل... شجاعة ونكران الذات للمتطوعيين السودانية وغيرهم على الأرض، أولئك الذين يعملون في الخطوط الأمامية على مدار الساعة لحماية الفئات الأكثر ضعفاً ... نحن جميعا نعول عليهم."

دكتور أمجد فريد الطيب – المدير التنفيذي لفكرة للدراسات والتنمية: "يجب أن تكون ترتيبات تقديم المساعدات الإنسانية منفصلة ومستقلة عن كافة المناقشات العسكرية والسياسية. هذه حقوق أساسية للمدنيين، وليست بطاقات ضغط، ولا ينبغي استخدامها كسلاح".

7. حقائق وأرقام

19,000,000

طفل خارج مقاعد الدراسة

12000

قتيل من المدنيين

24,700,000

الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية

10,000,000 - 7,500,000

نازح ولاجئ

1,570,000,000

العجز التمويلي (بالدولار الأمريكي)

%39

تغطية التمويل

*اعتبارًا من نوفمبر 2023

19,900,000

اشخاص في حوجة للمساعدات الغذائية

15,000,000,000

التكلفة الاقتصادية للحرب (بنهاية عام 2023) بالدولار أمريكي

5,200,000

فقدوا وظائفهم

%50.80

انخفاض دخل العاملين

%46.50

انخفاض دخل أصحاب العمل

%40

انخفاض متوسط دخل الأسر السودانية

+50

هجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية تم التحقق منها من قبل منظمة الصحة العالمية.

%30

المرافق الصحية التي لا تزال تعمل في مناطق الحرب.

14,700,000

افراد في حوجة الي مساعدة طبية

+100,000

الأطفال دون سن الخامسة يعانون من مضاعفات طبية

5,400,000

شخص بحاجة إلى الحماية

1,500,000

الأشخاص الذين ليس لديهم وصول إلى الرعاية الصحية الطارئة في دارفور

5,700,000

الأشخاص الذين يحتاجون إلى المأوى والمواد غير الغذائية

14,900,000

تنقصهم المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية

8,600,000

الطلاب الذين يحتاجون إلى دعم في مجال التعليم.

4,000,000

من النساء والفتيات معرضات لخطر العنف الجنسي

الأهداف الاستراتيجية

1

الحفاظ على حياة المواطنين وحمايتها من خلال وضع خطط الاستجابة للطوارئ بكفاءة وفعالية. ويشمل ذلك ضمان وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية الحيوية والمياه النظيفة والغذاء.

2

حماية الفئات الأكثر ضعفاً وإيصال المساعدات إلى المناطق الأكثر تضرراً. ويتضمن ذلك تأمين المأوى للمتضررين، وتوفير الدعم القانوني والحماية لكل من الأفراد المعرضين للمخاطر ومقدمي المساعدات.

3

دعم المتصدين في الخطوط الأمامية في أدوارهم المهمة من خلال ضمان سلامتهم وأمنهم. ويشمل ذلك حمايتهم من كل انواع الأذى المحتمل، مثل الهجمات أو الاعتقالات من قبل الفصائل المتحاربة. بالاضافة الي تعزيز قدراتهم من خلال تزويدهم بالمهارات والمعلومات التي يحتاجونها

8. التوصيات

إستناداً الي مساهمات وخبرات وتجارب المشاركين، وضع المؤتمر عدة توصيات لدعم الأهداف الاستراتيجية المبينة أعلاه. تهدف هذه المجموعة من التوصيات إلى تحسين وتفعيل الاستجابة الإنسانية للأزمة في السودان على النحو التالي:

8.1. توصيات كلية

أسفرت المناقشات التي جرت ضمن المسارات التخصصية الخمسة للمؤتمر عن إعادة التأكيد على التوصيات التالية في سياقات ومناقشات متنوعة. ونظرًا لأهميتها الشاملة في معالجة الأزمة، فإننا نعرضها كمقدمة تمهيدية شاملة في بداية هذا القسم.

8.1.1. المناصرة والاتصال:

إن العدد المتزايد من القضايا والأزمات العالمية الراهنة قد يؤدي الي صرف الانتباه عن الأزمة الإنسانية في السودان. بالإضافة إلى المخاطر المتصاعدة التي تواجه وسائل الإعلام، فإن صعوبات وصول الصحفيين ووسائل الإعلام إلى ما يحدث على الارض تزيد من تعقيد مهمة عكس الاوضاع والأخبار الدقيقة لما يحدث في السودان. ومن اجل الحيلولة دون نسيان الازمة السودانية بواسطة المجتمع الدولي، هناك حاجة ملحة للتركيز المستمر والدقيق على المعاناة الإنسانية في البلاد وإضفاء الطابع الإنساني على الإحصائيات المرتبطة بأشد الأزمات خطورة وتصاعدًا في العالم. يعد إطلاق ودعم جهود المناصرة والاتصال لإبقاء العيون على السودان أمرًا بالغ الأهمية. وكلما زادت قدرة إنشطة المناصرة على الاعتماد على أدلة موثوقة، زادت قدرتها على المساهمة الايجابية في ابقاء الاهتمام بالسودان.

8.1.2. لقد عانى النسيج الاجتماعي في السودان من قدر كبير من الضرر نتيجة للإحتراب الحالي، مما يعرض البلاد لمخاطر التشظي والتفكك الشديد. إن الوضع مضطرب للغاية فيما يتعلق بالتعايش المتناغم بين المجموعات العرقية المختلفة، وخاصة في المناطق الريفية. إن إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتنفيذ مبادرات السلام الاجتماعي البناءة هي خطوات مهمة وحاسمة نحو استعادة الاستقرار في السودان.

8.1.3. إن الاعتراف بالحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات التي حدثت وما زالت تحدث هو أمر بالغ الأهمية لتمكين المساعي المستقبلية نحو العدالة الانتقالية. ومن الضروري التوقف عن التطبيع والتعايش مع الفظائع والانتهاكات المستمرة، او القبول بمحاولة تجاهلها.

8.2. التوطين والتنسيق والتكامل

السودان بلد كبير ذو طابع جغرافي واجتماعي واقتصادي وعرقي معقد ومتنوع. يأخذ الصراع الحالي اشكالاً مختلفة في مناطق مختلفة. ولقد ظلت مهارة وشجاعة المستجيبين المحليين أعظم الأصول في مواجهة الأزمة. وبالتالي فإن أي نهج إنساني فعال يتطلب إعتماد التكتيكات المحلية لضمان استجابة أكثر فعالية واستدامة وملاءمة للسياق، لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين ودعم تعافيهم على المدى الطويل. ومن اجل كل ذلك، فإن حجم الأزمة والموارد اللازمة يستلزم وجود آلية فعالة لتنسيق الاستجابات وتكاملها.

الأفكار الرئيسية

- يختلف مستوى الحاجة والبنية التحتية الإنسانية بشكل كبير في مختلف أنحاء السودان.
- على الرغم من تفانيهم ومهاراتهم المشتركة، فإن تكوين غرف الاستجابة للطوارئ (ERRs) والمستجيبين المحليين وقدراتهم ومدى وصولهم يختلف من منطقة إلى أخرى.
- يحمل أصحاب المصلحة تفسيرات متنوعة لمفاهيم "المحلية والتوطين" في العمل، وقد تخضع هذه التعريفات للتغييرات مع بروز جهود الاستجابة.

التوصيات الرئيسية

ينبغي لجميع الفاعلين العمل على تعزيز التنسيق بين المستجيبين في الخطوط الأمامية والمنظمات الوطنية والمنظمات الدولية لتجنب ازدواجية الجهود وتعظيم تأثير التدخلات الإنسانية.

8.2.1. الية التنسيق المشتركة

8.2.1.1. يوصي المؤتمر بإنشاء الية تنسيق تسهل التخطيط والتعاون وتبادل المعرفة بين المستجيبين المحليين، بالإضافة إلى كونها منصة تنسيق بين المستجيبين المحليين وأجهزة المجتمع الدولي.

8.2.1.2. من المفترض أن تساعد هذه الالية في تنسيق الجهود، وجمع البيانات حول الاحتياجات، وتكييف الأساليب والتكتيكات المتبعة وفقًا لذلك.

8.2.1.3. ينبغي لها أيضًا حشد الشعور بالتضامن في جميع أنحاء البلاد خلال مرحلة التشظي والانقسام التي تمر بها البلاد.

8.2.1.4. وينبغي للممثلين المنتدبين من المنصة أن يشاركوا في فرص التنسيق المختلفة، مثل مبادرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الايقاد)، واجتماعات الفريق الاممي القطري للعمل الإنساني، على مستويات مختلفة.

8.2.1.5. يجب أن تستخدم المنصة القنوات الإعلامية لعكس عمل متطوعي الاستجابة الطارئة والمستجيبين المحليين، وزيادة الوعي بجهودهم ودعمها.

8.2.1.6. وينبغي لها أن تنخرط في تواصل فعال مع أصحاب المصلحة المحليين الآخرين لضمان مشاركتهم ودعمهم. ويشمل ذلك إنشاء قنوات اتصال مع المنظمات الوطنية غير الحكومية من خلال الائتلافات المختلفة للمنظمات غير الحكومية مثل: كونفدرالية المجتمع المدني السوداني والمنتدى الوطني للمنظمات غير الحكومية.

8.2.1.7. تعمل هذه الالية أيضًا كآلية تعلم ثنائية الاتجاه، بما يمكّن المنظمات الدولية من اكتساب المعرفة من الخبرات العملية للمستجيبين المحليين في أنشطتهم الراهنة على ارض الواقع وتمكين المتطوعين المحليين من تحسين قدراتهم وفعاليتهم في تنفيذ عملهم الإنساني. ويوصي المؤتمر بوضع مبادئ تشغيل واضحة لالية التنسيق، مع التأكيد على الشفافية كقيمة عمل أساسية.

8.2.2. حماية المستجيبين المحليين

8.2.2.1. يوصي المؤتمر بأن تقوم المبادرات الوطنية والدولية بتزويد المستجيبين المحليين والمستجيبين في غرف الطوارئ بدعم شامل، بما في ذلك المساعدة النفسية الاجتماعية المصممة خصيصًا للاستجابة لمتطلباتهم المحددة.

8.2.2.2. يجب على جميع الفاعلين واصحاب المصلحة العمل على ضمان حيادية غرف الطوارئ والحفاظ على سلامة المتطوعين المتفانين المشاركين فيها. ويمكن العمل على ضمان ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية ومبادرات الوساطة المتعددة الناشطة حالياً.

8.2.2.3. يجب على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن يعزز تعاوناً إنسانيًا أكثر شمولاً وتعاونًا، من خلال الدعوة إلى زيادة المشاركة في الاستجابة الطارئة للطوارئ من قبل الشركاء الآخرين. ومن خلال إشراك المتطوعين المحليين بفعالية في النظام الإنساني وتأطيرهم كجهات فاعلة حيوية في مجال المساعدات، يمكن تسخير خبراتهم ومعارفهم المحلية لمواجهة التحديات الملحة بفعالية.

8.2.2.4. ويتعين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، باعتباره كياناً رائداً، أن يأخذ زمام المبادرة في دعم النهج المحلي بحسب ما تتبناه الأمم المتحدة، والذي يؤكد على أهمية تمكين الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية في الجهود الإنسانية.

8.2.2.5. يجب على المجتمع الدولي أن يعترف ويتبنى ويعلن عن حماية المستجيبين في الخط الأول والمتطوعين المحليين للمستجيبين في حالات الطوارئ في السودان بموجب التزامات القانون الدولي التي تحمي وتحمي العاملين في مجال المساعدات الإنسانية. وينبغي تعريفهم صراحة بأنهم عمال إغاثة إنسانية ضمن المشمولين بحماية اتفاقيات جنيف، ولا سيما المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والتي تتناول حالات النزاعات المسلحة غير الدولية، والمادة 26 من اتفاقية جنيف الأولى، التي تحمي جمعيات المساعدة التطوعية.

8.2.3. تقديم المساعدات بشكل فعال

8.2.3.1. يجب على الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية أن تعترف وتقدر الدور الحيوي الذي يلعبه مقدمو المساعدات المحليون. إن الثقة بهم في اتخاذ القرارات، مثل توزيع وتخصيص المساعدات، بناءً على السياق المحلي المحدد أمر بالغ الأهمية لنجاح المشاركة والتدخل الإنساني.

8.2.3.2. ومن الضروري أن تقوم الجهات الفاعلة في مجال المساعدات والعمل الدبلوماسي بتشجيع دول المنطقة على المشاركة في إنشاء نقاط دخول جغرافية متعددة إلى السودان. إن الاعتماد فقط على بورتسودان باعتبارها نقطة الدخول الوحيدة للمساعدات ليس نهجًا مستدامًا.

8.2.3.3. ويجب على المجتمع الدولي أن ينسق لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد، ومنع ازدواجية الجهود وضمان عدم إهمال أو إغفال أي من المجالات الحيوية.

8.2.3.4. يمكن لالية التنسيق المقترحة أن تعزز بشكل كبير دقة وموثوقية بيانات المساعدات، لا سيما فيما يتعلق بتوزيع المساعدات. وستُمكن هذه المنصة من التحقق من المعلومات والإحالة المرجعية لها، بما يضمن الشفافية والمساءلة.

8.2.3.5. إن وجود منظمات الإغاثة الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة، وخاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، في منطقة النزاع أمر بالغ الأهمية لقدرتها على تقديم المساعدة وفض النزاع بين الطرفين المتحاربين. بالإضافة إلى ذلك، يوفر هذا التواجد درجة من الحماية والأمن للمتطوعين في المجال الإنساني والمستجيبين في الخطوط الأمامية. ويوصي المؤتمر بأن تقوم هذه المنظمات على وجه السرعة بإعادة تأسيس وجودها في الخرطوم ودارفور ومناطق النزاع الأخرى، وذلك باستخدام منتدى جدة التفاوضي والمنصات الأخرى المتاحة لهذا الغرض. ويمكن الاستفادة من خبرة المجلس النرويجي للاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود في تواجدهم الأرضي المستمر وتكييفها لتحقيق هذه الغاية.

8.2.3.6. يجب على الجهات الفاعلة في مجال المعونة والمشاركة في سلسلة توصيل المساعدات أن تبحث بشكل استباقي عن الطرق للتغلب على العقبات التي قد تعيق العملية. ومن خلال إيجاد حلول بديلة مثل معالجة العوائق الادارية لمفوضية العون الإنساني (HAC)، بما يساهم في تسريع عملية تسليم المساعدات وجعلها أكثر فعالية. ويمكن للتعاون والتكامل الفعال بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية العاملة على أرض الواقع أن يلعب دورًا مهمًا في تحقيق ذلك.

8.2.4. التمويل:

8.2.4.1. خلص المؤتمر أنه من الضروري أن يظهر الممولون قدرًا أكبر من المرونة فيما يتعلق بحشد التمويل والعمليات. ويستلزم ذلك تخصيص المزيد من الموارد للتمويل غير المخصص أو المرن، مما يسمح بقدر أكبر من القدرة على التكيف والاستجابة.

8.2.4.2. يجب على الممولين النظر في التنازل عن العوائق البيروقراطية التي تعيق الاستخدام الفعال للأموال. من شأن تبسيط الإجراءات الإدارية أن يعجل بإيصال المساعدات إلى المحتاجين.

8.2.4.3. يجب على المجتمع الدولي والإقليمي توفير الموارد اللازمة لبرامج الحماية الاجتماعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التحويلات النقدية المباشرة، ودعم خدمات الرعاية الصحية، وتوفير الغذاء للفئات الأكثر ضعفا.

8.2.4.4. ويوصي المؤتمر بأن تتحمل الجهات الفاعلة الدولية مسؤولية إدارة المخاطر، بدلا من تحميل المستجيبين المحليين أعباء اضافية. ومن شأن هذا التغيير في توزيع المسئوليات أن يضمن اتباع نهج أكثر تنسيقا وكفاءة في التصدي للتحديات وتخفيف المخاطر المحتملة.

8.2.4.5. قد يكون من الصعب الاستمرار في طلب التسجيل الإلزامي عند مفوضية العون الإنساني للمنظمات الدولية كشرط للتمويل، خاصة وأن العديد من هذه المنظمات تعمل بالفعل من خلال شركاء محليين. ومع اندلاع الأزمة، أبدت العديد من المنظمات استعدادها لتقديم قدراتها وخبراتها للعمل في السودان. وقد يكون من المعقول اقتراح إنشاء سجل للمنظمات القادرة على العمل والأداء في السودان تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أو آلية التنسيق المشتركة لأغراض الاعتماد لتلقي التمويل.

8.3. الحماية

أدى إتساع نطاق القتال وشدته الى إلحاق الأذى بالسكان المدنيين على نطاق مروع. وتتكشف أعمال العنف في المناطق المكتظة بالسكان، حيث يتجاهل المقاتلون عمدا المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف، والنزوح، وتعطيل التعليم، والحرمان على نطاق أوسع.

الأفكار الرئيسية

- تستمر حصيلة الصراع في الارتفاع حيث يتحمل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء وطأة العنف الذي لا معنى له - فقد قُتل على الاقل 12 ألف مدني بنهاية اكتوبر 2023 وأصيب عدد لا يحصى من الجرحى.
- ومن المرجح أن تكون أرقام الضحايا المعلنة أقل من الواقع، حيث واجه العديد من ضحايا العنف عقبات في الوصول إلى المستشفيات بسبب القتال.
- إن مبدأي التمييز والتناسب المنصوص عليهما في القانون الدولي الانساني، اللذين يهدفان إلى حماية سلامة وأمن المدنيين، يتعرضان للانتهاك الوحشي في الصراع الذي يدور في السودان.
- وبالإضافة إلى التهديد المباشر بالعنف، يواجه المواطنون السودانيون انقطاع الأنشطة الأساسية للحياة اليومية وتوفير الخدمات مثل الزراعة والتعليم والمأوى.

التوصيات الرئيسية

8.3.1. إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية مخصصة للضحايا والخسائر المدنية (على غرار تلك التي أنشأتها الأمم المتحدة في أفغانستان في عام 2009) للسماح بتصنيف البيانات من التقارير التي تم جمعها في جميع أنحاء السودان حسب الجنس والعمر والجاني والطريقة، من بين خصائص أخرى. تُظهر الأدلة العملية وجود صلة قوية بين التوثيق والتبليغ الفاعل عن الانتهاكات ضد المدنيين وانخفاض حجم الخسائر والضحايا المدنيين. كما ثبت أن الإبلاغ عن الانتهاكات كان له تأثير على جميع الأطراف المتحاربة في صراعات مماثلة لتقديم تنازلات تهدف إلى الحد من الخسائر في صفوف المدنيين.

8.3.2. الحماية الإجتماعية

8.3.2.1. يجب على جميع أصحاب المصلحة في المجال الإنساني أن يضغطوا على المتقاتلين من أجل تنفيذ وقف فوري طويل الأمد لإطلاق النار.

8.3.2.2. يجب على جميع الأطراف الضغط على الوكالات الحكومية ومؤسسات الحماية الاجتماعية للوفاء بمسؤولياتها والاستجابة السريعة للكوارث الإنسانية التي تحدث في السودان.

8.3.2.3. يوصي المؤتمر بدعم الأسر المضيفة للمجموعات النازحة من مناطق النزاع والنازحين خارج مراكز الإيواء. ومن الضروري أيضًا تصميم برامج تضمن سبل العيش للنازحين واللاجئين.

8.3.2.4. يجب على الجهات المانحة والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إنشاء قنوات اتصال وتعاون مع غرف الطوارئ في الأحياء والمبادرات المحلية لتقديم خدمات حماية اجتماعية فعالة.

8.3.2.5. ينبغي بذل الجهود للتغلب على التعقيدات المرتبطة بتسجيل غرف الطوارئ والمبادرات المحلية، بما يضمن وجود آليات الملاءمة اللازمة.

8.3.2.6. ويجب على تحالف الشركاء الإنسانيين أيضًا أن يعمل على دعم اللاجئين السودانيين في البلدان المجاورة، وتزويدهم بالتوجيه القانوني والنفسي.

8.3.2.7. ويجب أن يعمل الشركاء على ضمان سلامة العاملين والمتطوعين الذين يقدمون خدمات الحماية الاجتماعية، ورعاية النساء والأطفال وذوي الإعاقة، وتعزيز قدراتهم.

8.3.3. حماية التعليم

8.3.3.1. يجب على الفاعلين الدوليين الاستفادة من الجهود الجماعية للمجتمع لاستئناف تقديم الخدمات التعليمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات للتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في قطاع التعليم.

8.3.3.2. يوصي المؤتمر بتشييد ما يكفي من المباني المؤقتة والمؤسسات التعليمية لتوفير مواقع آمنة يمكن فيها مواصلة التعليم.

8.3.3.3. يجب على الجهات المعنية دعم مخيمات النزوح الداخلي وتطوير البدائل المناسبة لايواء النازحين بدلا عن تواجدهم الحالي في المدارس. وهذا سوف يساعد على إستعادة المدارس لدورها في العملية التعليمية.

8.3.3.4. إلى جانب ذلك، يجب على الجهات المعنية العمل على تعزيز التعليم الذاتي والنماذج التعليمية التقليدية، مثل الخلاوي ، لمحاولة الحفاظ على إستمرار عملية التعليم دون انقطاع.

8.3.3.5. يجب على الفاعلين تعزيز وتسهيل الوصول إلى خدمات الإنترنت للعاملين في مجال التعليم وفي المجتمع بشكل واسع.

8.3.3.6. ينبغي الاستفادة من تجربة اليونيسف في توفير الكتب التعليمية عبر الإنترنت ودعمها وتوسيع نطاقها.

8.3.3.7. إن الالتزام بمبادئ العدالة أمر بالغ الأهمية في العملية التعليمية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد توقيت استئناف العام الدراسي وتقديم المساعدات اللازمة.

8.4. قطاع الصحة

إن نظام الرعاية الصحية في السودان كان هشاً بالفعل منذ قبل اندلاع الحرب، وهو مثقل بالضعف الهيكلي بسبب انتشار العنف وتفشي الأمراض والجوع على نطاق واسع، وقد أصبح الآن على حافة الانهيار بسبب الضغوط الهائلة التي اوجدتها الحرب. إن صحة وسلامة 14.7 مليون شخص على المحك، حيث يواجهون النزوح الجماعي والإصابات والمجاعة والفيضانات.
يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون لتوفير الدعم والموارد اللازمة لتعزيز نظام الرعاية الصحية في السودان حتى يتمكن من الاستجابة بشكل فعال للاحتياجات الملحة والمتزايدة للمدنيين، وتخفيف معاناة الملايين ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح.

الأفكار الرئيسية

- وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن ما يقرب من 70٪ من المستشفيات في المناضق المتأثرة بالقتال توقفت عن العمل، في حين تعاني المرافق المتبقية في التعامل مع التدفق الهائل للأفراد الذين يبحثون عن المساعدة الطبية.
- تعاني البلاد حاليًا من تفشي وبائيات متعددة، تشمل الإسهال المائي الحاد/الكوليرا، والحصبة، وحمى الضنك، والملاريا. وحالياً يوجد أكثر من 3.1 مليون شخص في السودان معرضون لخطر الإصابة بالكوليرا.
- وتتفاقم هذه الأزمات الصحية بسبب المخاطر المرتبطة بالأمطار الموسمية وعدم كفاية عمليات النظافة وإدارة النفايات.
- تم إنهاء العديد من البرامج الحيوية بسبب الهجمات على مرافق الرعاية الصحية، والاضطرابات في سلسلة التوريد، ومحدودية الوصول إلى المرافق العاملة. أثرت هذه الاضطرابات أيضًا على شبكة الكهرباء وأنظمة توصيل المياه وشبكة الصرف الصحي وتوافر الوقود وتنقل موظفي الرعاية الصحية.

التوصيات الرئيسية

من الضروري اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من انتشار الأمراض واستعادة وظائف مرافق الرعاية الصحية. ويتطلب ذلك اتباع نهج شامل يتضمن زيادة التمويل، وتخصيص الموارد بشكل تكاملي، ودعم العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية والتركيز على رعاية ودعم الأفراد النازحين داخليًا المعرضين للخطر بشكل خاص.

8.4.1. إنشاء هيئة تنسيق لتسهيل التنسيق المباشر والتواصل بين الأطراف المتنازعة فيما يخص المنشأت الصحية.

ويجب أن تضم هيئة التنسيق ممثلين عن الجهات التالية:

- الجمعيات الطبية المهنية ونقابة الأطباء السودانيين
- لجان وغرف الطوارئ/ لجان المقاومة
- قوات الشرطة
- الوزارات المعنية
- وتتكون بالشراكة مع هيئات دولية خارجية والجهات المانحة وتحت اشرافهم.

ستضمن هيئة التنسيق ما يلي:

- الوصول الآمن إلى الإمدادات
- عمليات الإحالة الآمنة
- حماية مقدمي الرعاية
- حماية المدنيين ("المستفيدون")

8.4.2. إنشاء إطار للمساءلة لضمان الشفافية والتعامل المسؤول في كافة مراحل العملية الانسانية، بما في ذلك تقييم الاحتياجات لتحديد الأولويات.

8.4.3. إنشاء سلسلة توريد أدوية قوية وشبكة توزيع تمتد عبر الأراضي التي يسيطر عليها الفصيلان المتحاربان، ويشرف عليها طرف ثالث محايد.

8.4.4 . إعادة تأهيل مراكز الرعاية الصحية الأولية وإنشاء بيوت آمنة لاستخدامها كمراكز إخلاء ومراكز إحالة.

- ينبغي أن تكون هذه المراكز موجودة جغرافياً في مناطق آمنة نسبياً حول مناطق النزاع.

- لضمان فعالية التدخلات المنقذة للحياة، يجب على الفاعلين الدوليين توفير الموارد للخدمات الصحية السودانية للاستفادة منها وتقديم:
  - الإمداد المستمر بالمياه النظيفة بشكل مستدام والاستفادة من الطاقة الشمسية.
  - الرعاية الصحية الخاصة (رعاية الأمومة، الأطفال، المراهقين، طب المسنين).
  - الصحة النفسية والدعم النفسي.
  - علاج الأمراض المعدية وغير المعدية.

8.4.5. يجب على أصحاب المصلحة المساعدة في إنشاء المنشأت التالية المطلوبة لتقديم رعاية فعالة:
- المرافق الثابتة (مواقع الإحالة)
- وحدات الرعاية الصحية المتنقلة
- البيوت الآمنة (التنسيق مع المدارس لتقديم حزم الرعاية الصحية الأولية وتعزيز الصحة والتوعية الصحية)
- ضمان توفر العاملين في مجال الرعاية الصحية المجتمعية (مثل القابلات)
- وينبغي تكثيف الخدمات في مناطق النزاع ومناطق النزوح ومناطق العبور

8.4.6. التأكد من استمرار الأنشطة الروتينية للنظام الصحي.

8.4.7. تطوير حزمة رعاية صحية أولية شاملة قابلة للتكيف والتنفيذ وتغطي الأنشطة الروتينية مثل التطعيم وعلاج الأمراض غير المعدية وخدمات الصحة الإنجابية والإبلاغ عن الأمراض المعدية وغيرها من الأنشطة التي يجب ان يتم تنفيذها بطريقة لا مركزية ومن خلال وسائل الرعاية الصحية المناسبة المتاحة لمقدمي الخدمات.

8.4.8. العمل على انشاء وتكييف وتنفيذ نظام معلومات صحي وظيفي وفعال يضمن إدراج البيانات من مختلف المناطق داخل البلاد.

8.4.9. تنمية القدرات
- يجب دعم الخدمات وتحديد وتوفير الموارد لغرف الطوارئ والشبكات المجتمعية المحتملة التي يجب ان تشمل:
  - o مقدمو الرعاية الصحية وعمال صحة المجتمع
  - o ميسرين للإحالات الآمنة
  - o تحديد الاحتياجات المحلية.
- ويجب على أصحاب المصلحة العمل على إنشاء مستشفيات ومستودعات إقليمية لزيادة تعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ.

8.5. العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس (SGBV)

وسط أهوال الحرب التي لا توصف والتي يواجهها السكان المدنيون، تواجه النساء والفتيات والفئات المعرضة للخطر في السودان تهديدات متزايدة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل خاص. إن استخدام مثل هذا العنف كسلاح حرب يسبق هذا الصراع الحالي، حيث كان سائداً في القتال في غرب السودان منذ عام 2003. وحالياً، فإن التداعيات الأوسع نطاقاً للصراع الحالي ومزيج من العوامل الاجتماعية والفقر، بالاضافة الي انهيار المؤسسات المتخصصة في تقديم الدعم الصحي والنفسي والقانوني يزيد من تفاقم المشكلة.

الأفكار الرئيسية

- النساء والفتيات النازحات والمتأثرات بالصراع معرضات بشكل خاص للعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث يواجهن خطرًا متزايدًا للعنف أثناء النزوح وفي أماكن الإقامة المؤقتة.
- وتتفاقم المخاطر بشكل أكبر بسبب وجود جهات مسلحة في هذه المناطق.
- تعاني النساء والفتيات والفئات المعرضة للخطر من فقدان الدخل، والارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية والدعم الاجتماعي وهو ما يزيد بدوره من مخاطر تعرضهن للعنف الجنسي والجنساني.
- أبلغت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة عن 56 حادثة عنف جنسي في الخرطوم و46 حادثة في دارفور بحلول يوليو 2023 - على الرغم من أنها أوقفت عملياتها رسميًا في مايو، مما يشير إلى أن هذه الأرقام المبلغ عنها تعكس جزءًا صغيرًا من إجمالي العدد الكلي للحالات.
- وكما وثقت المنظمة السودانية للبحث والتنمية (SORD)، حتى الآن، 50 تقرير عنف جنسي مباشر بما في ذلك الاغتصاب، و16 تقرير لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك الضرب والحرمان من الموارد المالية واستغلال العمالة في ولاية الجزيرة وحدها.
- تصاعد العنف المنزلي بسبب القيود المفروضة على الحركة، وزيادة الضغوطات الاجتماعية، وانخفاض إمكانية الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، وزيادة التعرض للاستغلال وغيره من أشكال سوء المعاملة.
- يواجه كبار السن والأفراد ذوي الإعاقة والناجيات من العنف والاستغلال وسوء المعاملة والفتيان والرجال المعرضين للخطر عقبات إضافية عند محاولتهم الوصول إلى الخدمات الرعاية المهمة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

التوصيات الرئيسية

8.5.1. تتطلب معالجة هذه الآفة الرهيبة وتوفير السلامة والدعم للأشخاص المعرضين للعنف الجنسي والجنساني نظام دعم شامل ومتعدد المجالات يجمع بين الخدمات في مجال الصحة والحماية الاجتماعية والدعم القانوني والنفسي.

8.5.2. يوصي المؤتمر بإنشاء منظومة شاملة لتوثيق ورصد حالات العنف الجنسي والجنساني. وينبغي أن تشمل هذه المنظومة مرصداً مركزياً مخصصاً لتتبع الانتهاكات، بالإضافة إلى وحدات رصد وتوثيق فرعية في مختلف الولايات.

8.5.3. وينبغي تقسيم المنظومة إلى وحدات متخصصة، لكل منها تركيز محدد. وستشمل هذه الوحدات المراقبة والتوثيق والحماية والدعم القانوني والطبي والنفسي والاجتماعي ومراكز الإعلام والتوعية.

8.5.4. وتقوم هذه المنظومة بإنشاء مراكز طبية متنقلة لتلبية الاحتياجات العاجلة لأولئك الذين عانوا من العنف الجنسي والجنساني.

8.5.5. ولتوفير الخبرة والدعم اللازمين، يجب على المنظومة توظيف كادر من المتخصصين، بما في ذلك القابلات والممرضات وغيرهم من المهنيين في مجالات الحماية والتدخل الطبي والدعم النفسي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تدريب وتجهيز اللجان المجتمعية والمبادرات المحلية، مثل غرف الطوارئ ولجان الشباب والنساء، لتقديم الخدمات الأساسية المتعلقة بهذا النوع من الانتهاكات.

8.5.6. ولضمان سلامة وأمان الناجين، لا بد من إنشاء ممرات آمنة بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، مثل الصليب الأحمر.

8.5.7. ويجب إنفاذ المساءلة عن جرائم الحرب والانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، ويجب أن يواجه المتورطون في مثل هذه الأفعال عواقب جرائمهم. ويعتبر تفعيل اتفاقية جنيف رقم 4 وفرض العقوبات المنصوص عليها خطوات ضرورية في هذا الصدد.

8.5.8. ويجب أن تلعب وسائل الإعلام ومراكز التوعية دوراً حاسماً في رفع مستوى الوعي حول أعمال العنف الجنسي المستمرة من خلال تسليط الضوء على المناطق والفئات الأكثر ضعفاً.

8.5.9. إن تعزيز القبول ورفض خطاب الكراهية هو أمر ضروري لتعزيز بيئة سلمية وامنة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء محطات ومنصات إعلامية مخصصة لرفع مستوى الوعي حول العنف أثناء النزاعات.

8.5.10. يجب ان تلعب منظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دورا حاسما في الدعوة إلى تفعيل البروتوكولات والاتفاقات التي تهدف إلى حماية النساء والفئات الضعيفة الأخرى أثناء الصراعات.

8.5.11. يجب على الفاعلين المختلفين إنشاء مساحات ومنازل آمنة للناجيات من العنف الجنسي والجنساني لإعادة بناء حياتهم والوصول إلى آليات الحماية اللازمة.

8.5.12. ويجب على الفاعلين المختلفين أيضًا توفير بيئة آمنة وموارد للصحفيات، وكذلك العاملين والعاملات، الذين هم في الخطوط الأمامية لتقديم الخدمات.

8.5.13. يجب أن يتمتع أولئك الذين يقدمون المساعدة في هذا المجال بالحساسية اللازمة في تقديم الخدمات والتدخلات المطلوبة.

8.5.14. يجب أن تتعاون الشرطة والنيابة العامة ونظام المحاكم لإنشاء وحدة مخصصة وشفافة لرصد ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وأعمال العنف أثناء النزاعات.

8.5.15. يجب على الفاعلين إنشاء خط تلفوني ساخن للإبلاغ الفوري عن حالات العنف.

8.6. الأمن الغذائي

منذ قبل إندلاع الحرب، كان 16.2 مليون شخص في السودان يعانون من انعدام الأمن الغذائي - وهو ما يمثل 34% من السكان، وهو أمر مثير للقلق. ويؤدي الصراع الآن إلى تفاقم هذه القضية، وبحسب آخر التوقعات، فإن السودان يواجه وضعاً حرجاً. وستكون الحوجة إلى تدابير الأمن الغذائي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

الأفكار الرئيسية

- مع دخول المناطق الريفية في "فجوة الجوع" بين فترات التوافر التقليدي للمحاصيل الموسمية، فمن المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمقدار 2.5 مليون شخص. وهذا من شأنه أن يرفع العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلاد إلى 19.1 مليون شخص خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة.
- وتشمل المناطق التي من المتوقع أن تشهد أعلى معدلات انتشار لانعدام الأمن الغذائي غرب دارفور، وغرب كردفان، والنيل الأزرق، والبحر الأحمر، وشمال دارفور.
- ويعد إنجاح الموسم الزراعي الصيفي هدفا حاسما لإعادة بناء القطاع الزراعي وتمكين المزارعين وتلبية الاحتياجات الغذائية على نطاق أوسع.

التوصيات الرئيسية

نظراً لحجم التحدي وإلحاحه، فإن هذه التوصيات تشمل مجموعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك المساعدات الغذائية الطارئة والدعم الزراعي وبرامج التغذية ومعالجة قضايا الأمن الغذائي على المدى الطويل.

8.6.1. المساعدات الغذائية الطارئة:

8.6.1.1. ويجب على الفاعلين المختلفين إعطاء الأولوية للمساعدة المنقذة للحياة في تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية للسكان المتضررين.

8.6.1.2. ينبغي للمنظمات التي تقدم الإغاثة أن تتبنى نهجاً مرناً وقابلاً للتكيف، بحيث تصمم تدخلات المساعدة الغذائية وفقاً للمتطلبات الخاصة بكل حالة.

8.6.1.3. على سبيل المثال، ينبغي تحديد الاختيار بين التبرعات العينية والتحويلات النقدية من خلال التقييم الدقيق والفردي للظروف السائدة في المنطقة المحددة.

8.6.1.4. سيؤدي استخدام التحويلات النقدية إلى تمكين الأفراد من شراء المواد الغذائية وفقًا لاحتياجاتهم المحلية بالإضافة إلى أثره الايجابي في دعم الاقتصاد المحلي.

8.6.1.5. ومع ذلك، فإن التبرعات العينية ستكون حيوية وهامة في العديد من المناطق حيث لا تستطيع الأسواق المحلية توفير الموارد الغذائية الكافية.

8.6.1.6. ويجب أيضًا أن يمتد الدعم ليشمل المطابخ الجماعية/المجتمعية (المعروفة أيضًا باسم "التكايا") واتخاذ تدابير أوسع نطاقًا لاستمرار إمدادات الغذاء في المناطق التي مزقتها الصراعات. تلعب هذه المطابخ الجماعية دورًا حيويًا في تلبية الاحتياجات الغذائية وضمان استمرار قدرة المجتمعات المحاصرة والنازحة على الصمود. علاوة على ذلك، أثبت إنشاء ودعم المطابخ الجماعية فعاليته في تعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن داخل هذه المجتمعات.

8.6.2. الدعم والتأهيل الزراعي:

8.6.2.1 . ويتعين على الفاعلين تركيز التدخلات على تنشيط الانظم الزراعية من خلال تزويد المزارعين بإمكانية الوصول إلى البذور (التقاوي) والأسمدة والأدوات، فضلا عن التدريب على الممارسات الزراعية المستدامة.
8.6.2.2 . ويجب أن تهدف جهود المساعدات إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية وتنويع المحاصيل لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي.

8.6.3. برامج التغذية:

8.6.3.1. ينبغي أن يعمل أخصائيو التغذية على زيادة الوعي بالمخاطر المتزايدة لسوء التغذية، وخاصة بين الفئات الاكثر عرضة للتأثر مثل الأطفال والنساء الحوامل.

8.6.3.2. ويجب على جميع أصحاب المصلحة التأكد من تكامل التدخلات الغذائية مع الجهود الإنسانية الأخرى، مثل برامج الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتعزيز فعاليتها.

8.6.4. معالجة تحديات الأمن الغذائي على المدى الطويل:

8.6.4.1. يجب أن يتعاون أصحاب المصلحة في محاولة تحسين سلاسل القيمة للمحاصيل الزراعية وتقليل خسائر ما بعد الحصاد.

8.6.4.2. ينبغي للفاعلين الدوليين والإقليميين تشجيع تطوير الصناعات الصغيرة في قطاع تصنيع الأغذية لبناء القدرات ودعم الاقتصاد المحلي.

8.6.4.3. يجب على الشركاء في المجال الإنساني أن يسعوا إلى استعادة البيئة وحمايتها من الآثار السلبية للحرب. وينبغي دمج الاعتبارات البيئية في جميع الخطط المستقبلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقطاعين الصناعي والزراعي.

8.6.4.4. هناك حاجة ملحة لتفعيل تعاونيات الائتمان والادخار (SACOs) والسماح لها بالعمل تحت إشراف بنك السودان المركزي.

8.6.4.5. وينبغي دعم قطاع إنتاج الغذاء وإدخال الحيوانات في الدورات الزراعية لتعزيز صحة الثروة الحيوانية والمساعدة في تنمية قطاع الثروة الحيوانية.

8.6.4.6. ينبغي على أصحاب المصلحة إقامة شراكات تعاونية في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية بهدف تشجيع إنتاج وتسويق محاصيل صغار المنتجين والثروة الحيوانية.

8.6.4.7. يجب على الشركاء الدوليين خفض أسعار المدخلات، والضغط من أجل استئناف العمل بشأن مذكرة التفاهم بين حكومة السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

8.6.4.8. ويلزم وضع خطة شاملة للتصدي للتحديات التي تواجهها التعاونيات في سياق الحرب، بالتعاون مع أصحاب المصلحة ومرفق التعاونيات الأفريقية التابع لمنظمة العمل الدولية (COOPAFRICA).

8.6.4.9. ومن الضروري إنشاء قناة خدمة، مثل خدمات بيانات الخدمة التكميلية USSD، لتقديم الخدمات المالية للأفراد الذين ليس لديهم هواتف ذكية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الضغط على هيئة تنظيم الاتصالات لاستخدام هذه القناة للدعم النقدي.

8.6.4.10. وكما سيساهم إنشاء محفظة للتمويل الزراعي وإنشاء شركة مساهمة لتسويق المحاصيل الزراعية في نمو القطاع الزراعي.

8.6.4.11. وينبغي التأكيد على مبدأ الزراعة التعاقدية، التي تنشئ صلة مباشرة بين المنتجين والمشترين، للحد من الاحتكار.

8.6.4.12. من الضروري تفعيل اتفاقيات التجارة العادلة مع الأطراف الدولية، حيث يتم تبادل مدخلات الإنتاج بالمحاصيل الزراعية.

8.6.4.13. إن التعاون مع المجتمع الدولي ضروري لجذب التمويل لإعادة بناء وتطوير القاعدة الصناعية الغذائية وصناعاتها الوسيطة.

8.6.4.14. وينبغي إجراء مسح شامل لتقييم مدى الدمار الذي لحق بالبنية التحتية، وتحديد أولويات جهود إعادة الإعمار، وتأمين التمويل المطلوب.

9. الخطوط العريضة لخطة العمل

يعتمد المخطط أدناه على التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير لتحديد بدايات خطة عمل للمساعدة الإنسانية الفعالة في السودان، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المستجيبين المحليين من خلال نهج شامل ومتكامل.

مبادئ العمل

يجب أن تركز الخطة على ثلاثة مبادئ رئيسية للعمل:

- إشراك أصحاب المصلحة: يجب أن تشمل الجهود الإنسانية في السودان تمكين مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة المعنيين، على نطاق واسع ومتنوع، في كل من مرحلتي التخطيط والتنفيذ. وتشمل هذه فرق الاستجابة الطارئة وغرف الطوارئ والنقابات المهنية الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة.
- التنسيق: يتطلب اتساع وتنوع مجموعات أصحاب المصلحة إنشاء آلية تنسيق فعالة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وتوزيع الموارد بشكل مناسب وتجنب ازدواجية الجهود. وينبغي أن تتألف هذه الآلية من لجنة دائمة تربط بين المستجيبين المحليين ومنظمات المساعدات الدولية والوكالات المانحة لتسهيل تدفق الموارد المالية والبشرية.
- بناء وتطوير قدرات المستجيبين المحليين: سيتم تحديد المستجيبين المحليين لكل قطاع من القطاعات الرئيسية التي سلط المؤتمر الضوء عليها، وسيتم تقييم احتياجاتهم في مجال بناء القدرات.

الأثار المرجوة

ومن الآثار المرغوبة لجهود الإغاثة الإنسانية ما يلي:

- إنقاذ الأرواح
- تعزيز صمود المجتمعات السودانية والبنية التحتية
- تمكين المستجيبين والمجتمعات المحلية
- تنشيط الاستجابة الإنسانية

النتائج:

وتتجلى التأثيرات المذكورة أعلاه في:

- تقليل معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات داخل المجتمعات المتضررة.
- تعزيز القدرة المحلية على الاستجابة لحالات الطوارئ.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة.
- زيادة الوعي باحتياجات ونقاط الضعف لدى السكان المتضررين.
- تعبئة الموارد المستدامة من أجل الاستجابة الإنسانية الفعالة.

المخرجات:

لتحقيق النتائج المرجوة، يجب على أصحاب المصلحة العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- دعم المستجيبين المحليين بالتدريب والموارد لقيادة وتنسيق جهود المساعدة.
- تمكين أعداد أكبر من الأشخاص من الوصول إلى الخدمات الصحية وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- زيادة عدد فرص كسب العيش للمجتمعات المتضررة.
- توفير كمية أكبر من المواد الغذائية للمجتمعات المتضررة.
- إنشاء آليات الحماية

الأنشطة التكتيكية:

- إجراء تقييم رسمي للاحتياجات
- تسهيل المشاركة المستمرة لأصحاب المصلحة من خلال مجموعة متنوعة من المنتديات والقنوات المناسبة بما في ذلك الاجتماعات والتجمعات المكتوبة والشفوية ومن خلال الاجتماعات والتجمعات المباشرة وجهًا لوجه وعن بعد.
- بناء قدرات المستجيبين المحليين من خلال التدريب وتخصيص الموارد وأشكال الدعم الأخرى
- تقديم الخدمات الصحية وخدمات رعاية العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال مقدمي الخدمات المحليين والدعم الخارجي
- تنفيذ برامج دعم الأمن الغذائي وسبل العيش
- تعبئة الموارد من الجهات المانحة والداعمين الخارجيين وتوزيعها وتنسيقها بين عمال الإغاثة على الأرض

المدخلات:

- الموارد المالية
- الموارد المادية (الغذاء واللوازم الطبية ومواد البناء للمأوى وما إلى ذلك)
- الموارد البشرية (المستجيبون المحليون، المتطوعون، المهنيون)

الجدول الزمني:

- 1- 2 سنة

مؤشرات الأداء الرئيسية

سيتم تحديدها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين لكل مقترح مشروع/برنامج

The Program of the Sudan Humanitarian Crisis Conference

Day 1: 18 November 2023	
Opening remarks by the presidium of the Conference	Zahra Hayder
Opening Remarks By The Secretary-general Of The NRC: Mr. Jan Egeland	Jan Egeland
Opening Remarks By The Director-general Of WHO: Dr. Tedros Adhanom Ghebreyesus	Dr. Tedros Adhanom
Opening Remarks By The Congressman Jim Mcgovern	Jim Mcgovern
Opening Remarks By The Minister Of International Cooperation Of Norway	Anne Beathe Tvinnereim
Opening Remarks By Hala Al-karib Regional Director Of Strategic Iniative For Women In The Horn Of Africa	Hala Al-karib
Opening Remarks By The Representative Of The United States Of America To The United Nation Linda Thomas-greenfield	Linda Thomas-Greenfield
General Impact Of War On The Humanitarian Situation In Sudan	Shadin Alfadil
The Situation Of Health Sector Amidst The War	Dr. Khalid Badreldin
The Impact Of War On Basic Education	Sami El Bagir
The Impact Of War On Higher Education	Prof. Intisar Saghayron
Sexual Gender Based Violence Amidst The Conflict · Patterns Of Violations · Legal Framework And Related Issues · Management And Care Of Survivors	Sajaa Nurien Dr. Haifa Nugud Noon Kuskush Einas Elhadi Elamin
The Status Social Protection Amidst The War	Madani Abas Madani
The International Media Coverage Of The War In Sudan	Nisreen Malik
Experience And Lessons Learnt From Local Initiatives And Emergency Rooms	Dr. Mohamed Tahir
Humanitarian Challenges In Sudan; Rethinking Engagement	Mohamed Elshabik
The Economic Impact Of The War	Dr. Sara Awad
The Legal Responses To The Violations During The War	Mohamed Salah
Overview Of The Food Security Status In Sudan Amid War	Dr. Abdelgadir Turkawi
Impact Of The War On The Industrial Food Sector In Sudan	Ehab Saeed
The Impact Of War On The Infrastructure	Kholoud Hussein
Obstacles Facing Journalists In The Sudan Conflict	Motassim Altahir

Day 2: 19 November 2023: Thematic Working Groups
Social Protection
Health Sector
Gender Based Violence and Women Situation during the War
Food Security and Nutrition
Coordination, integration, Localization and logistic: including the issues of access and administrative difficulties.

Day 3: 20 November 2023	
Social Protection Recommendations	Abdel Hameed Elias
Health Sector Recommendations	Amaa Alwasila
Gender Based Violence Recommendations	Wihag Kamal & Zahra Adam
Food Security and Nutrition Recommendations	Dr. Zuhair Saeed
Coordination, integration, Localization and logistics recommendations	Rajaa Makawi
MSF experience in Sudan War	Abu Baker Bashir
Notes on NRC presence in Sudan During the war	William Carter
What's happening now : The situation in the besieged areas	Mukhtar Atif
Practical approaches: The Way Forward	Dr. Amgad Fareid Eltayeb
Closing Remarks by President Thabo Mbeki	
The Closing of the Conference by the presidium	Zahra Haider

مؤتمر القضايا الانسانية في السودان 2023

Sudan Humanitarian Crisis Conference 2023

Revitalising Humanitarian Response to the Crisis in Sudan

18 - 20 NOVEMBER
CAIRO

Fikra for Studies & Development

SIHA Network

Darfur Bar Association